الإصلاح الاقتصادى فى «مجتمع الرُبع فى المائة»؟

ليس هناك ما هو أسهل من تشخيص أمراض نظام اقتصادى حين تكون أزمته واضحة ومتراكمة على مدى عقود. ورغم ذلك، ليس هناك ما هو أصعب فى الوقت نفسه من معالجة هذه الأمراض حين تتعارض وصفات المعالجين و«روشتاتهم».

وعندما تكون الخطوة الأولى التى لا بديل عنها لمعالجة أمراض الاقتصاد هى خفض العجز فى الموازنة العامة، تزداد أهمية المعايير الاجتماعية العادلة بل ربما تكون مراعاتها شرطاً لنجاح هذه الخطوة. ويُقاس النجاح هنا بمدى إسهام خفض العجز فى وضع الأساس اللازم للخطوات التالية التى تنقل عملية المعالجة من النطاق المالى إلى مجال الاقتصاد الحقيقى لوقف تدهوره وتصحيح القواعد التى يقوم عليها ورفع معدلات النمو وربطها بسياسة تضمن حسن توزيع هذه الموارد.

فالنجاح فى الخطوة الأولى لا يُقاس بسهولة تمريرها لأن الإنهاك الذى يعانى منه المجتمع يفرض على الفئات التى انخفض مستوى معيشتها منذ السبت الماضى تجرع الدواء مهما كانت مرارته. غير أن مرارة رفع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء على جميع الفئات، بما فيها الأكثر فقراً، تقترن برسالة سلبية على صعيد الاختيارات الاجتماعية التى تؤثر بالضرورة على الخطوات التالية فى العملية العلاجية.

ففى مقابل رفع الأسعار الذى يؤذى الفئات الأكثر فقراً وشرائح من الطبقة الوسطى، لا يمس فرض ضرائب رأسمالية على أرباح البورصة وحدها

وبكل هامشيتها إلا قطاعاً صغيراً من الفئات الثرية والأكثر ثراء، فضلاً عن أن بعض أعبائه ستقع على فئات أدنى حتى بالصيغة التى صدر بها.

كما تتبدى مشكلة الاختيارات الاجتماعية فى فرض ضريبة موحدة على الدخول التى تتجاوز المليون جنيهاً بدون تمييز بين الشرائح المختلفة بنا يعنيه من مواصلة استبعاد المنهج التصاعدى فى الأعباء الضريبية رغم وجود نص دستورى صريح عليه.

ومع ذلك، يظل الإجراء الخاص بفرض حد أقصى لدخول العاملين فى المؤسسات العامة حافزاً على الأمل فى مراجعة الاختيارات الاجتماعية المنحازة إلى الفئات الأعلى فى المجتمع. وتتطلب هذه المراجعة أمرين: أولهما اتخاذ اجراءات عاجلة للحد من الآثار السلبية لقرار رفع أسعار المشتقات النفطية كلها بلا تمييز وبدون استثناء، حيث كان يتعين إرجاء السولار إلى مرحلة لاحقة بعد تحقيق قدر من الانتعاش. أما الإجراء الثانى فهو وضع حد أقصى للأرباح بالنسبة إلى مختلف السلع والخدمات، عبر نظام عادل للضرائب التصاعدية ومن خلال التفاهم مع اتحادات الأعمال الصناعية والتجارية وغيرها فى آن معاً.

وقد اتجهت الدول الرأسمالية إلى منهج الحد الأقصى للأرباح منذ أزمة الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الماضى. ولذلك لا يوجد أساس للزعم بأن هذا المنهج يضر الاستثمار الأجنبى. فأكثر ما يؤذى هذا الاستثمار هو فوضى السوق والإجراءات المعقدة التى تكبّد المستثمر مبالغ طائلة فى صورة رشاوى يضطر إلى دفعها فى كل من هذه الإجراءات. فإذا اقترن فرض حد أقصى للأرباح مع مواجهة الفساد الذى يعانى منه المستثمرون، ستصبح بيئة الاستثمار أكثر جاذبية للأجانب والمصريين على حد سواء. كما أن الحد الأقصى للأرباح هو الذى يؤدى إلى ضبط الأسواق بدون

الحاجة إلى سياسات بدائية مثل التسعيرة الجبرية، أو تحول الدولة إلى (تاجر وخُضرى وفكهّانى وجزاّر) لمنافسة القطاع الخاص ودفعه إلى عدم المغالاة فى الأسعار.

والحال أنه لا يمكن إنقاذ الاقتصاد فى مجتمع يستأثر ربع فى المائة من مواطنيه بالقسم الأكبر من ثرواته بدون إصلاح شامل يقوم على تحمل الفئات الأقدر التكلفة الأكبر لهذا الإصلاح. وعندما يكون البناء الطبقى فى المجتمع هرمياً بقاعدة واسعة للغاية تشمل نحو 40% من الفقراء، وقمة بالغة الضيق تشمل ما بين مائة ومائتين ألفاً من كبار الأثرياء والأكثر ثراء يمثلون أقل من ربع فى المائة من المجتمع، يصبح هذا البناء عائقاً أمام الإصلاح الاقتصادى. فإذا كان هذا الإصلاح صعباً فى أى مجتمع تتراكم أزمته لعدة عقود، فهو أكثر صعوبة فى «مجتمع الرُبع فى المائة».